لتحديد سياسة اسرائيل في المستقبل؛ وذلك لأن غمر الاقتصاد الاسرائيلي بالعمل العربي شديد الخطورة، ويسيء الى صورة المجتمع، الى حد أنه من واجب الحكومة، بقيادة حزب العمل، تحديد سياستها، فيما يتعلق بمستقبل المناطق، وفقاً لذلك[١٢].

أما الهدف المعلن للهستدروت من إجرائه مناقشة لموضوع العمال العرب، في نهاية سنة ١٩٧٢، بحجة دراسة إمكانية ضمهم الى الهستدروت، فلم يكن القصد منه الاهتمام بالعمال العرب رغم محاولة تغليف ذلك بشعارات ايديولوجية واجتماعية كما طرحها يروحام ميشيل،القائم باعمال السكرتير العام للسهتدروت[١٣]. انما الرغبة في الحصول على الدخل المادي لاكثر من ٥٠ الف عامل عربي يعملون في اسرائيل. وكما يقول أمنون برزلاى، فان القصد الدفين هو «السيطرة على حوالي ١٣٠ مليون ليرة اسرائيلية تجمعت في صندوق التشغيل للعمال العرب في المناطق، ونقلها الى عدة صناديق ضمان هستدروتية» . ولذلك، فقد طرح بن – آهارون المسألة بطريقة لا تتناقض، نسبياً، مع وجهة نظره الرافضة كلياً لعمال المناطق المحتلة، بقوله: «ان الهستدروت العامة مفتوحة في وجه كل عامل يعمل في الاقتصاد الاسرائيلي المنظم، ولو أن عمال المناطق، من ناحيتهم، ليسوا على استعداد للارتباط بمنظمة عمالية اسرائيلية بسبب انعكاسات ارتباطات كهذه في المجال السياسي»[١٥] . ولذلك، فإن اقتراح يروحام ميشل القائل ان العمال القادمين من المناطق «يصبحون اعضاء في التنظيم المهني دون ان يكونوا اعضاء في الهستدروت»[١٦] جاء مخرجاً للتوفيق بين الموقف السياسي للهستدروت والرغبة في الحصول على مليون ليرة اسرائيلية سنوياً.

وينعكس الخوف من تزايد اعداد العمال العرب، على صفحات الصحف، ففي مقال إبراهيم نافيه «ماذا يحدث لو توقف العمال العرب عن العمل» المنشور في هآرتس بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٥، تساؤل قلق «من يحرث الأرض، ومن يقطف المحصول، من يشق الطرق، ومن يعبدها، من يكنس الشوارع، من يعمل في محطات البنزين؟ العرب. والذي قدم لك الطعام، والذي جلى الصحون، وان كنت لم تره، والذي باعك الفلافل، ولا تغريك فلافل حام،ومن شيد المباني، ومن قطع الاشجار، ومن ومن.. من بنى الكنيست؟ وخلال ثلاثين عاماً، ومنذ أن بقي عرب في هذه البلاد، كل شيء تحول، عكس ما خطط له، واليوم تكرر القصة مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة[١٦]. وقد وصل هذا القلق الى حد أن الصحافي دان بتيتكين قال: «بين هدف السيطرة الاقليمية على ارض اسرائيل المتكاملة، وبين هدف اقامة دولة يهودية في جزء من ارض اسرائيل، فاني اعلق على الهدف الثاني اهمية اكبر، انني مستعد للتنازل عن الحق في السيادة على الخليل من اجل عدم المس بالهدف الأكثر اهمية وهو دولة يهودية»[١٧].

والواضح ان الحل الذي طرحه وزير الزراعة، سنة ١٩٧٢، والقاضي بضرورة الاعتماد على الشباب الاسرائيلي وعلى المهاجرين الجدد[١٨] لم يتم تحقيقه؛ حيث ثبت، عملياً، ان الشباب الاسرائيلي لا يحب العمل في الزراعة، ولا تهمه الايديولوجية الصهيونية القائمة على العمل العبري، ويفضّل العمل في قطاع الخدمات على العمل في